

## حاضر عن «أمن الانترنت» في جامعة القديس يوسف

### الصفدي: امن الانترنت شرط مسبق لتشجيع التجارة والابتكار



\* الصفدي محاضرا \*

بالمعاملات الالكترونية. وفي مجال الأمن المعلوماتي بشكل خاص، يعالج القانون اصول بث رسائل الترويج او التسويق الالكتروني غير المستدرج، ويفرض بعض القيود على مزودي خدمات النقل.

واعتبر الصفدي ان اقتراح قانون تكنولوجيا المعلومات انجاز، ننتظر من المجلس النيابي الكريم اقراره بأسرع وقت ممكن.

وتابع: نحن في عصر اوتوستراتدات المعلومات والحكومة الالكترونية، ولذلك يعتبر امن المعلومات من المواضيع الملحة في حماية العمل الاداري ولقد تزايدت اخيرا حدة الهجمات الالكترونية ولا بد من بناء انظمة حماية ذكية وفعالة وسريعة التكيف. كما ان الحاجة ماسة، في كافة القطاعات، للمزيد من التشريعات والقوانين المنظمة لامن المعلومات في لبنان.

وفي الختام اشار الصفدي الى ان لبنان استقر في المرتبة ٤٥ بين مئة وتسعة وسبعين بلدا في العالم، وفي المرتبة السادسة بين تسع عشرة دولة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بحسب مؤشر المشاركة الالكترونية للعام ٢٠١٠ الصادر عن الامم المتحدة، أملا ان يرقى لبنان في احصاءات العام المقبل، الى مستوى افضل.

ثم القى البروفسور يوشياسو تاكفوجي من جامعة كيو اليابانية محاضرة عن امن الانترنت في العالم.

رأى وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي انه "نظرا لاهمية وحساسية المعلومات المرسلة عبر الانترنت، فإن امن الانترنت شرط مسبق لضمان التشغيل السريع للأنشطة التجارية وتشجيع الابتكار في مجال الاعمال، وبالتالي تعزيز الاداء الاقتصادي العام".

كلام الصفدي جاء خلال محاضرة عن "أمن الانترنت" نظمتها جامعة القديس يوسف لمناسبة العيد الثاني للمركز الاكاديمي الياباني.

قدم نائب رئيس الجامعة الدكتور خليل كرم الوزير الصفدي منوها "بجهوده لتنشيط الاقتصاد اللبناني". ثم بدأ الصفدي محاضرتة لافتا الى ان "شبكة الانترنت صممت في الأساس لتكون وسيلة لتبادل المعلومات على نطاق محدود. الا انها اخذت تتحول بوتيرة متسارعة الى فضاء جديد لتبادل المعلومات والى سوق عالمية لاتمام المعاملات والصفقات. في موازاة هذا التحول سرعان ما نمت الحاجة الى ايجاد الوسائل والتقنيات التي تضمن امن هذا التبادل وتحمي من التعديات على الحقوق.

اضاف: في هذا السياق قامت وزارة الاقتصاد والتجارة من خلال مشروع E-comleb الممول من الاتحاد الاوروبي بمراجعة مجمل التشريعات اللبنانية ودراسة الحاجة الى تشريعات اضافية تواكب التطور التكنولوجي وتغطي النقص التشريعي المستجد. وقد خلصت الوزارة الى اعداد سلة قوانين شملت موضوعات جديدة وتعديلات على القوانين المرعية الاجراء، وتمثلت باقتراح قانون تكنولوجيا المعلومات الجارية مناقشته في الوقت الحاضر في مجلس النواب. ولفت الى ان اقتراح القانون يدخل تشريعات مهمة لمكافحة جرائم المعلوماتية، مشيرا الى ان المادة الثانية من اقتراح القانون تنص على ان تكنولوجيا المعلومات هي في خدمة كل مواطن ويجب الا تمس بهوية الشخص او بحقوقه او بالحياة الخاصة او بالحرية الفردية او العامة. بشكل عام، يعالج اقتراح القانون المعاملات الالكترونية، التجارة الالكترونية، عمليات الدفع الالكتروني والتحويل الالكتروني للاموال النقدية، خدمات التوافيق الالكترونية، احكام خدمات النقل الى الجمهور بوسيلة الكترونية، حماية المعلومات ذات الطابع الشخصي، وجرائم متعلقة